Experts: Egyptian institutions buy, foreign institutions sell for absence of stability

Transactions of institutions are directed to selling since a relatively long period, as their selling are over their purchases by about EGP42 million. Ahmed Abu El Saad, managing director of Delta Rasmala, said that this trend does not mean that all financial institutions are selling their stocks as this depends on the situation of each institution and its portfolio and cash flow, as well as the risks that its can endure.

There are 1 clipping(s) in 1 part(s) with summary available in: English

Published on:	20/07/2011	Name:	Al Alam Al Youm
Section:	News	Country:	Egypt
Edition:	6241	Language:	Arabic
Page:	7	Circulation:	164,070
Size:	63 cc	Distribution:	EG, JO, LB, SY, US, GCC, Africa, Europe
Ad Value:	$2,192.72		

ضرورة الفصل بين تعاملاتهم على شاشات التداول

الخبراء: المؤسسات المصرية تتجه نحو الشراء والأجنبية تبيع لعدم الاستقرار

المؤسسات غير مطالبة بدعم السوق في أوقات الهبوط

□ محمود حماد

اتجهت تعاملات المؤسسات نحو البيع منذ فترة ليست بالقصيرة، وبالنظر إلى تعاملاتهم خلال التعاملات الماضية من الشهر الجاري، وحتى نهاية جلسة الخميس الماضي نجد أن مبيعاتهم غلبت مشترياتهم بنحو 42 مليون جنيه، حيث سجلت مبيعات المؤسسات خلال الجلسات الماضية من شهر يوليو الجاري نحو 122.36 مليون جنيه، فيما سجلت مشترياتهم نحو 80.29 مليون جنيه.

وقال خبراء سوق الأوراق المالية إن المؤسسات تنقسم الى مؤسسات محلية وأخرى اجنبية، وما نراه من تعاملاتهم على شاشات البورصة لا يفصل بينهم، ومن ثم يؤدي عدم الفصل بين المؤسسات في بيانات البورصة إلى الخلط بين الاتجاه البيعي للمؤسسات الأجنبية وهو اتجاه سائد في الأسواق الناشئة ككل خلال الفترة الماضية، وبين تحركات المؤسسات المصرية والتي تمتاز تعاملاتها بالمحدودية خلال الفترة الماضية بسبب ضعف الموارد المالية في أغلب الأحيان، خاصة لصناديق الاستثمار التي تعمل في مجال الأسهم والتي تعاني خلال الفترة الماضية من نقص في الاكتتابات الجديدة، مما يسهم في تراجع التداولات بصورة أساسية ويرفع درجة التذبذب الاستثماري نتيجة سيطرة الأفراد على التداولات.

ويتوقعوا أن تشهد الفترة القادمة نشاطا قويا من جانب المؤسسات المحلية أو الأجنبية مدعومة بنشاط عمليات الاستحواذ على الأصول المصرية، خاصة بعد تراجع قيم الأسهم والتي أصبحت مغرية للمستثمرين المؤسسين بالاستثمار متوسط وطويل الأجل، وهو أمر أصبح يمثل عنصرا مهما من عناصر دفع التداولات في السوق المصرى خلال الفترة المقبلة.

يقول محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار إن الوضع الحالي يتطلب زيادة في مساحة البيانات المتاحة للمتعاملين حتى لا يتسبب نقصها في ظهور اتجاهات استثمارية خاطئة، وهو الأمر الذي ينطبق على حالة المؤسسات المالية والتي يتسبب عدم الفصل بين كونها مؤسسات مالية أجنبية ومحلية في بيانات البورصة إلى الخلط بين الاتجاه البيعي للمؤسسات الأجنبية وهو اتجاه سائد في الأسواق الناشئة ككل خلال الفترة الماضية، وبين تحركات المؤسسات المصرية والتي تمتاز تعاملاتها بالمحدودية خلال الفترة الماضية بسبب ضعف الموارد المالية في أغلب الأحيان، خاصة لصناديق الاستثمار التي تعمل في مجال الأسهم والتي تعاني خلال الفترة الماضية من نقص في الاكتتابات الجديدة، مما يسهم في تراجع التداولات بصورة أساسية ويرفع درجة التذبذب الاستثماري نتيجة سيطرة الأفراد على التداولات.

ويتوقعوا أن تشهد الفترة القادمة نشاطا قويا من جانب المؤسسات المحلية أو الأجنبية مدعومة بنشاط عمليات الاستحواذ على الأصول المصرية، خاصة بعد تراجع قيم الأسهم والتي أصبحت مغرية للمستثمرين المؤسسين بالاستثمار متوسط وطويل الأجل، وهو أمر أصبح يمثل عنصرا مهما من عناصر دفع التداولات في السوق المصرى خلال الفترة المقبلة.

يقول محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار إن الوضع الحالي يتطلب زيادة في مساحة البيانات المتاحة للمتعاملين حتى لا يتسبب نقصها في ظهور اتجاهات استثمارية خاطئة، وهو الأمر الذي ينطبق على حالة المؤسسات المالية والتي يتسبب عدم الفصل بين كونها مؤسسات مالية أجنبية ومحلية في بيانات البورصة إلى الخلط بين الاتجاه البيعي للمؤسسات الأجنبية وهو اتجاه سائد في الأسواق الناشئة ككل خلال الفترة الماضية، وبين تحركات المؤسسات المصرية والتي تمتاز تعاملاتها بالمحدودية خلال الفترة الماضية بسبب ضعف الموارد المالية في أغلب الأحيان، خاصة لصناديق الاستثمار التي تعمل في مجال الأسهم والتي تعاني خلال الفترة الماضية من نقص في الاكتتابات الجديدة، مما يسهم في تراجع التداولات بصورة أساسية ويرفع درجة التذبذب الاستثماري نتيجة سيطرة الأفراد على التداولات.

وأوضح مسئولوالاستثمار أنه لا يعني الاوضاع السياسية في البلاد.

ويرى أحمد أبو السعد العضو المنتدب بشركة دلتا رسملة لصناديق الاستثمار أنه لا يعني ظهور تعاملات المؤسسات الصافية بالبيع اتجاه كل المؤسسات نحو البيع، ولكن ذلك يتوقف على حسب ظروف كل مؤسسة ووضع الحفظة الخاصة بها والسيولة والمخاطرة التي يمكن تحملها، ولا يمكن تعميمها.

ويوضح أن عدم استقرار الأوضاع في البلاد لا شك أنه يعمل على زيادة عامل المخاطرة، ومن ثم فأي مؤسسة في هذا الوقت تفضل إدارة المخاطر على تعظيم العائد، وبالتالي فكل مؤسسة تعمل على تقليل خسائرها في حالات الهبوط الكبرى التي يشهدها السوق، ومن ثم فالمؤسسات في مثل تلك الظروف تقارن بين السيولة المتاحة لديها وإدارة المخاطر، وهناك العاملان يختلفان من مؤسسة إلى أخرى.

ويلفت كريم عبدالعزيز المدير التنفيذي لصناديق الأسهم بشركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار إلى أن المؤسسات تنقسم إلى مؤسسات محلية وأخرى أجنبية فالمؤسسات المحلية اتجهت للشراء لأنها ليس لديها سوى السوق المصرى بينما الأجنبية اتجهت للبيع لتخوفات من الأحداث السياسية التي تشهدها البلاد والعدم الاستقرار وهذا أمر طبيعي للمستثمر الاجنبي..وعن أداء الصناديق خلال العام الجاري قال إن أداء صناديق الخاص بشركة الأهلي كان إيجابيا، واستطاعت الشركة تحقيق نتائج جيدة والتحول من الأداء السالب إلى موجب بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير، إلا أن ما حدث من اعتصامات بالتحرير مؤخرا أثر سلبا على السوق وبالتالي فمن الطبيعي أن تتأثر الصناديق هي الأخرى بالسلب.

ويقول إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة شركة أصول للوساطة المالية إن أهم أسباب اتجاه المؤسسات للبيع هو الاضطرابات السياسية التي تشهدها مصر، وهو ما يسبب القلق عند المستثمرين حاملي الوثائق، ومن الممكن أن تشهد الصناديق مبيعات أكثر من الأفراد، كما أن المؤسسات تضم مؤسسات محلية وأخرى أجنبية فالأجانب تشهد تعاملاتهم الاتجاه نحو البيع منذ فترة، وهذا يظهر اتجاه المؤسسات للبيع بشكل قوي، إلا أن عمليات الاسترداد هي التي تدفع المؤسسات إلى البيع بشكل قوي، وقد يكون غير مقتنع إلا أنه يريد الحصول على السيولة بسبب عمليات الاسترداد التي تحدث..وعن الحديث المتعلق بأن المؤسسات هي التي تحمي السوق في أوقات التراجعات قال إن أموال المؤسسات هي أموال أفراد هي الأخرى ويحاول بقدر الإمكان ألا يحقق خسائر للأفراد المؤتمن على أموالهم، وهو يحاول أن يكسب ويبعد عن الخسارة، ومن ثم لا يمكن أن نطالبه بالدخول لإنقاذ السوق وقت الخسارة، فهي أموال مستثمرين أفراد أيضا.

ويوضح أن البعض يعتقد أن بيع المؤسسات والصناديق بدل على أن السوق غير جيد للاستثمار أو أنه سيهبط وهذا غير صحيح، لأنه في بعض الأحيان تكون الصناديق مضطرة للبيع، كما يحدث للبعض في الوقت الحالي.

وشهدت تعاملات المؤسسات خلال تداولات الأسبوع الماضي الاتجاه نحو البيع في أربعة جلسات فيما لم تتحول إلى الشراء إلا في جلسة واحدة، وسجل صافي تعاملات المؤسسات مع بداية الأسبوع الماضي مبيعات بمقدار 15.6 مليون جنيه، ثم واصلوا البيع في الجلسة الثانية لتسجيل مبيعاتهم 34.41 مليون جنيه، فيما تحولوا إلى الشراء في منتصف الأسبوع وهي الجلسة الثالثة لتبلغ قيمة مشترياتهم نحو 23.9 مليون جنيه، ثم التحول إلى البيع مرة أخرى في جلسة الاربعاء لتسجل تعاملاتهم البيعية نحو 36 مليون جنيه، وأنهت المؤسسات تعاملات الأسبوع في جلسة الخميس المنقضي عند صافي مبيعات بلغ نحو 37.97 مليون جنيه.

Circulation and ad data supplied by:

MediaSource

MEDIAwatch Middle East